

**كلمة السيد المدير العام للجماعات المحلية
بوزارة الداخلية
السيد نور الدين بوطيب
بمناسبة افتتاح أشغال الدورة الخامسة
للمجلس الوطني للبيئة**

حضرات السيدات والسادة؛

يسعدني أن أتناول الكلمة في أشغال المجلس الوطني للبيئة المنعقد اليوم في دورته الخامسة، والذي يشكل حدثا وطنيا من الأهمية بمكان ذلك أن القضايا البيئية أصبحت تفرض نفسها اليوم أكثر من أي وقت مضى وبشكل ملح مما يستدعي تضافر كل الجهود لرفع تحديات العولمة والتنمية المستدامة التي يستعصي تحقيقها دون الأخذ بعين الاعتبار مكافحة التلوث وحماية البيئة، على اعتبار أن أي سياسة تهدف إلى استصلاح الأوضاع البيئية لا يمكن أن تتم إلا بتبني مبادرات مندمجة تحمل مشروعا شاملا تعبا حوله كل الفعاليات على جميع المستويات وتتكامل فيه الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن سياسة اللامركزية التي تبنتها بلادنا منذ عقود والتي تضع المواطن في صلب اهتماماتها تجعل من الجماعات المحلية أحد الفاعلين المطالبين بشكل متزايد بالتدخل في ميدان البيئة، وذلك بموجب القوانين المنظمة لها والتي تضع على عاتقها العديد من الاختصاصات في هذا المجال.

ووعيا منها بجسامة الدور الجديد الذي يجب أن تضطلع به الجماعات المحلية في مجال البيئة، فإن وزارة الداخلية لا تدخر جهدا في سبيل دعم المبادرات الهادفة إلى تحسين الأوضاع البيئية سواء على الصعيد المحلي أو الوطني.

وتكريسا لهذا الدور، وحرصا منها على ربط تحقيق التنمية بضرورة المحافظة على البيئة، فقد انكبت وزارة الداخلية بشراكة مع وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة على إعداد برامج وطنية طموحة في كل من قطاع النفايات الصلبة، التطهير السائل، الشواطئ النظيفة وجودة الهواء، من جهة، كما ساهمت في إغناء الترسانة القانونية المنظمة لكل هاته القطاعات، من جهة أخرى.

وهكذا فقد تم إعداد "البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية" الذي يسعى لتحقيق نسبة تغطية تصل إلى 90 % فيما يخص جمع النفايات، إضافة إلى إغلاق وتزيم جميع المطارح العشوائية وتعويضها بمطارح مراقبة مع إدخال عنصر الاحترافية في تدبير هذا القطاع وكذا "البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة"، الذي يهدف إلى تحقيق نسبة ربط بقنوات التطهير تفوق 80 % بالمجال الحضري وتقليص نسبة التلوث الناتجة عن المياه العادمة وذلك بإنجاز محطات لمعالجتها والاستفادة منها كموارد مائية إضافية.

كما واصلت الوزارة متابعتها الحثيثة للبرامج الوطنية المتعلقة بالشواطئ النظيفة وجودة الهواء لتشمل العديد من الاتفاقيات لتجهيز وصيانة الشواطئ وإنجاز العديد من المحطات

التقنية لقياس جودة الهواء، ناهيك عن المساهمة الجادة في تقييم المئات من الدراسات البيئية إضافة لوضعها للمسات الأخيرة لبرنامج تكويني للأطر الجهوية والإقليمية في مجال دراسات التأثير على البيئة.

أما عن الجانب القانوني، فلا يسع المجال لذكر الكم الهائل من القوانين والنصوص التطبيقية ومشاريع المعايير التي رأت النور بفضل المساهمة الفعالة لهذه الوزارة بشراكة مع قطاعات حكومية أخرى.

وقبل الختام، أتوجه بالشكر إلى جميع الهيئات والمؤسسات الدولية المانحة والمنظمات غير الحكومية التي ساهمت في إنجاز هذه البرامج والمشاريع.

وأخيراً، أرجو أن يكلل اجتماعنا هذا بالنجاح والتوفيق وأن تسفر أشغال هذه الدورة عن نتائج ترقى إلى مستوى طموحاتنا جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.